لروي إكرام

دكتوراه قانون جنائي

جامعة أحمد دراية أدرار

البريد الالكتروني: ikram.laroui@univ-adrar.edu.dz

المحور الأول: الجماعات المحلية مفهومها وأهميتها

دور الادارة الالكترونية في تطوير الجماعات المحلية في الجزائر

الملخص:

تمثل الادارة الالكترونية مرحلة انتقالية من العمل الاداري التقليدي إلى العمل الإداري الحديث عن طريق الاستعانة بوسائل الاتصال والمعلومات، وكرست الجزائر مفهوم الإدارة الالكترونية من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها تقريب الإدارة من المواطن وتبسيط الإجراءات الإدارية من أجل خلق إدارة تتخطى حدود المكان والزمان، ولا يتحقق ذلك إلا بتحقق البنية التحتية للإدارة الالكترونية والاستخدام الأمثل لمختلف الأجهزة وبرامج التكنولوجيات والمعلومات.

مقدمة:

أدى التطور التكنولوجي الذي يشهده العالم وثورة المعلومات والاتصال إلى وجوب استغلاله من كل ناحية من النواحي سواء الناحية الاجتماعية أو الثقافية أو الاقتصادية أو حتى الإدارية تحت ما يعرف بمفهوم الإدارة الالكترونية.

فتبنت مختلف الدول أسلوب الإدارة الالكترونية على مختلف المستويات لكي يصل إلى الجماعات المحلية، فهو أسلوب إداري حديث يتميز بتحقيق التنمية المستدامة عن طريق تحسين وترقية الخدمات المقدمة من طرف الجماعات المحلية.

ومن خلال ما تقدم نطرح الاشكالية التالية:

ما مدى مساهمة الإدارة الالكترونية في تطوير الجماعات المحلية؟

من أجل الإجابة عن الاشكالية المطروحة لابد التطرق إلى مفهوم الإدارة الالكترونية.

أولا: مفهوم الإدارة الالكترونية

تعرف الإدارة الالكترونية على أنها تلك الجهود الإدارية التي تضمن تبادل المعلومات والبيانات بين الإدارات المختلفة والمتعددة، وتقديم الخدمات للمواطنين بسرعة عالية وتكلفة منخفضة عبر أجهزة الحاسوب وشبكات الانترنت مع ضمان سرية أمن المعلومات المتناقلة، وتوفير المرونة اللازمة للاستجابة للمتغيرات المتلاحقة سواء الداخلية أو الخارجية[1].

[1] رابحي لخضر، لكحل عائشة، الإدارة الالكترونية كآلية من آليات التنمية الإدارية، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، ع 1، 5 جانفي 2016، ص 242.

ومن خلال هذا التعريف يتبين أن الإدارة الالكترونية تتمتع بمجموعة من الخصائص:

1- تتسم بالشفافية: تتحقق الشفافية نتيجة لوجود الرقابة الالكترونية التي تضمن من خلالها المحاسبة الدورية على كل ما يقدم من خدمات[2].

2- السرعة في توفير المعلومات وتبسيط الإجراءات تحقيقا لهدف الإدارة بلا ورق[3].

3- إدارة الكترونية تتخطى حدود الزمان: حيث تستمر هذه الإدارة لمدة أربعة وعشرين ساعة متواصلة وفي كل أيام الأسبوع[4].

4- إدارة الكترونية تتخطى حدود المكان: فمن خلال الإدارة الالكترونية يمكن مواصلة العمل الاداري في كل مكان[5].

5- استيعاب أكبر عدد من طالبي الخدمة في وقت واحد، على خلاف الإدارة التقليدية تكون قدرة الاستيعاب فيها محددة[6].

وعليه يتضح أن الإدارة الالكترونية منظومة متكاملة ومتفاعلة تهدف إلى تحويل العمل الإداري العادي إلى عمل إداري حديث باستخدام نظم المعلوماتية.

---

[2] بلقرع فاطنة، العمري دلال، قريشي هاجر، جاهزية الإدارة الالكترونية ودورها في ارساء الخدمة العمومية، مجلة البديل الاقتصادي، ع 7، ص 4.

[3] خنفري خيضر، بورنيسة مريم، الإدارة الالكترونية ودورها في تفعيل أداء المؤسسات تجربة الجزائر في بعض القطاعات "نموذجا"، مجلة المستقبل الاقتصادي، ع 5، 2017/12/31، ص 235.

[4] علي سايح جبور، الإدارة الالكترونية ودورها في تطوير أداء الجماعات المحلية في ظل تطبيق الحكومة الالكترونية بالجزائر،، مجلة المقار للدراسات الاقتصادية، ع 1، ديسمبر 2017، ص 11.

[5] ديدوش هاجرة، حريري عبد الغني، الإدارة الالكترونية ودورها في تطوير الخدمة العمومية مع الإشارة إلى تطبيق الإدارة الالكترونية بالجماعات المحلية بالجزائر، مجلة الحدث للدراسات المالية والاقتصادية، ع 7، 2021، ص 26.

[6] خنفري خيضر، بورنيسة مريم، مرجع سابق، ص 235.

ثانيا: تطبيقات الإدارة الإلكترونية على مستوى الجماعات المحلية

بادرت الجزائر بعصرنة إدارة الجماعات المحلية، وذلك بإطلاق:

مشروع الجزائر الإلكترونية والذي يهدف إلى تعميم استخدام التكنولوجيات الحديثة في كافة القطاعات في فترة زمنية مجددة بخمس سنوات من 2009 إلى 2013، بما يساهم في عصرنة الإدارة العمومية، فتضمن هذا المشروع 13 محورا رئيسيا يرتكز على:

*تسريع استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصال في الإدارة العمومية.

*تسريع استعمال تكنولوجيات المعلومات والاتصال في الشركات.

*تطوير الآليات والإجراءات التحفيزية الكفيلة بتمكين المواطنين من الاستفادة من تجهيزات وشبكات تكنولوجيات المعلومات والاتصال.

*دفع تطوير الاقتصاد الرقمي.

*تعزيز البنية الأساسية للاتصالات ذات التدفق السريع والفائق السرعة.

*تطوير الكفاءات البشرية.

*تدعيم البحث والتطوير والابتكار.

*ضبط المستوى القانوني الوطني.

*دعم الاعلام والاتصال.

* تثمين التعاون الدولي.

*آليات التقييم والمتابعة.

*تفعيل الاجراءات التنظيمية.

* توفير الموارد المالية[7].

ومن بين أهداف هذا المشروع:

*تسهيل وتبسيط المراحل الإدارية التي يسعى من خلالها المواطن للحصول على الوثائق والمعلومات، والتنسيق بين مختلف الوزارات والهيئات الرسمية[8].

*التقليص من الإجراءات البيروقراطية المعقدة والعمل على الوصول إلى السرعة والدقة في اتخاذ القرارات وتحسين نوعية الخدمات المقدمة للمواطن في مختلف المجالات[9].

*تقريب الإدارة العمومية من المواطن بتطوير الخدمات الالكترونية.

*تطوير الكفاءات البشرية بوضع برنامج يمنح الأولوية للتكوين العالي والتكوين المهني في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال[10].

---

[7] رانية هدار، دور الإدارة الالكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة باتنة 1، 2018/2017، ص 129-134.

[8] خوخاوي عائشة، الإدارة الالكترونية ودورها في تحسين أداء الجماعات المحلية"دراسة حول الخدمات العمومية الالكترونية في البلديات"، مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات، م 11، ع 1 جوان 2022، ص 577.

[9] عبد العزيز سلمى عشبة، حازم أحمد فراونة، دور الإدارة الالكترونية في ترقية أداء الجماعات المحلية في الجزائر: دراسة وصفية على ضوء مشروع "الجزائر الكترونية 2013 "، مجلة معارف للعلوم القانونية والاقتصادية، م 3، ع 1، 2022، ص 41.

[10] عبد العزيز سلمى عشبة، حازم أحمد فراونة، المرجع نفسه، ص 40،41.

*ضبط مستوى الإطار القانوني بهدف تهيئة جو من الثقة يساعد على إقامة الحكومة الالكترونية[11].

2- إنشاء السجل الوطني الآلي للحالة المدنية: في إطار عصرنة الإدارة تم إنشاء نظام رقمي يتضمن كل العقود المسجلة بسجلات الحالة المدنية والتعديلات أو التصحيحات وهو سجل مستحدث لدى وزارة الداخلية والجماعات المحلية يرتبط بالبلديات وملحقاتها الإدارية والبعثات الدبلوماسية والدوائر القنصلية، كما أنه سجل يربط بين المؤسسات العمومية المحلية لاسيما المصالح المركزية لوزارة العدل[12].

يسمح هذا السجل الآلي بإدخال البيانات الخاصة بالمواطن الجزائري ووثائق الحالة المدنية على قاعدة بيانات متطورة متواجدة على أجهزة رئيسية ويتم حفظها من أجل استرجاعها لاحقا إما للحصول على معلومات الحالة المدنية بصفة دقيقة بواسطة بحث يجريه موظف البلدية أو من أجل تمكين ضابط الحالة المدنية من عرض نسخ الكترونية على شبكة الانترنت لوثائق الحالة المدنية الخاصة بالمواطن ليتمكن من حفظها أو طباعتها[13].

حيث وضع في السجل الوطني الآلي للحالة المدنية ثلاث برمجيات على مستوى كل بلدية، وهي: برمجيات تسليم الشهادات، برمجيات نقل الشهادات والتعديلات، وبرمجيات التبليغ عن أخطاء محتملة أثناء الحجز أو النقل[14].

---

[11] رانية هدار، مرجع سابق، ص 135، 136.

[12] المادة 25 مكرر والمادة 25 مكرر 1 من قانون رقم 14-08 المتعلق بالحالة المدنية، المؤرخ في 9 أوت 2014، (ج.ر.ع 49 المؤرخة في 20 أوت 2014)، المعدل والمتمم بالأمر رقم 70-20 المؤرخ في 19 فبراير 1970.

[13] بلقرع فاطنة، العمري دلال، قريشي هاجر، مرجع سابق، ص 11.

[14] خوخاوي عائشة، مرجع سابق، ص 579.

3-مشروع البلديات الالكترونية: تجسد البلديات الالكترونية في أرض الواقع وهو الهدف التي تسعى وزارة الداخلية لتحقيقه وتعميمه على باقي ولايات الوطن، وتتمثل في ابتعاد عن العمل الاداري التقليدي على مستوى البلديات والاعتماد على التكنولوجيات والإدارة الحديثة وذلك عن طريق توفير الوسائل التكنولوجية واللوجسيتية اللازمة في عملية التواصل بين الادارة والمواطن بإنشاء نظام الادارة الالكترونية وتتمثل في توفير قنوات الاتصال من حواسيب وهواتف وشبكة انترنت عالية التدفق وأقمار صناعية قادرة على نقل البيانات بشكل متبادل بين المصالح الادارية والمواطن[15].

4-عصرنة وثائق الهوية وجواز السفر: حرصت وزارة الداخلية والجماعات المحلية على عصرنة مختلف وثائق الحالة المدنية، فتم إصدار جواز السفر البيومتري للقضاء نهائيا على عمليات التزوير حيث يحتوي على شريحة الكترونية يتم فيها تخزين المعلومات المتعلقة بحامل الجواز وبصمته وتوقيعه الرقمي وكل البيانات الخاصة بوثيقة السفر[16]، حيث تم وضع في متناول المواطن استمارة خاصة لتقديم طلب الحصول للمرة الأولى على بطاقة التعريف الوطنية وجواز السفر أو بمناسبة تجديدهما، وتتوفر هذه الاستمارة على مستوى موقع الانترنت لوزارة الداخلية والجماعات المحلية، كما يمكن إرسال الاستمارة المملوءة عن طريق الانترنت إلى موقع الويب الخاص بالمقاطعة الإدارية أو الدائرة أو المصالح القنصلية[17].

---

[15] علي سايح جبور، مرجع سابق، ص 18.

[16] خنفري خيضر، بورنيسة مريم، مرجع سابق، ص 239.

[17] قرار مؤرخ في 19 يوليو 2010، يتعلق بملف طلب بطاقة التعريف الوطنية وجواز السفر الالكترونيين وكيفيات معالجته، (ج ر ع 45 المؤرخة في 8 أوت 2010).

الخاتمة:

في الأخير يتضح أن الجزائر تتبنى نظام الإدارة الالكترونية تدريجيا بخطى ثابتة، ويتبين ذلك من خلال المجهود الذي تبذله في تكريس معالم الإدارة الالكترونية على مستوى الجماعات المحلية ويرجع ذلك للدور التي تلعبه الإدارة الالكترونية في تحسين الخدمات المقدمة من قبل الجماعات المحلية، ولهذا نقترح التوصيات التالية:

-سن نصوص تنظيمية تلزم المواطن على الحصول على وثائق الهوية ورخصة السياقة في الشكل البيومتري.

-توسيع من مشروع البلديات الالكترونية وإخراجها من العمل الاداري التقليدي بصفة نهائية.

-ترسيخ الجماعات المحلية لمفهوم الإدارة الالكترونية عن طريق الاعتماد على برامج التدريب والتأهيل، والاستعانة بخبراء المتمرسين في المجال الالكتروني بغرض تحسين مستوى الموظفين على استعمال الأجهزة والبرمجيات الحديثة.

-وضع القوانين واللوائح التنظيمية التي تهدف للحفاظ على الأمن السبيراني للإدارة الالكترونية على مستوى الجماعات المحلية.